

## هل يحد التعليم والتدريب من الفقر؟

مراجعة للعدد

\*\*\* يوجد في هذا العدد الخاص الكثير من النقاشات حول حالات من دول مثل الصين والهند ودول افريقية وأمريكا اللاتينية.

مقدمة

هل التعليم واكتساب المهارات هي الطريقة المثلى للحد من الفقر؟ هذا هو السؤال الذي حاول المشاركون في (NN37) الإجابة عنه من خلال (٤٥) مقالة قصيرة ومتخصصة في هذا المجال من دول شرق وجنوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وفيما يلي تلخيص للنتائج التي توصل إليها المشاركون والتي تمت ترجمتها إلى مقترحات وأسئلة يمكن أن توظف في المزيد من النقاشات حول السياسات المطلوبة.

### التحديات والنتائج والمقترحات الرئيسية

هل تتحسن نوعية التعليم الأساسي مع النمو الاقتصادي أم العكس؟ ما تزال العديد من الأسئلة الأساسية مرتبطة بهذا السؤال الذي يصعب الإجابة عنه، اطلع على الأدلة التالية، ثم قرر بنفسك.  
هل ينتج عن أربع سنوات من التعليم تغييراً ملحوظاً على إنتاجية المزارع؟ لا! فقط في حالات معينة. هل تعليم الذين يعيشون في فقر مدقع يخرجهم من ذلك الفقر؟ طبعاً لا!

ما دور الثقافة عند استخدام التعليم للتخلص من الفقر؟

إن الاعتقاد بأن أي شخص قادر على التعلم أو أن كل قرش يجب أن يوفر لغايات التعليم يعتبر فائدة كبرى ولكن هل يمكن أن تنتقل هذه المعتقدات من شرق آسيا على سبيل المثال إلى أماكن أخرى؟ يعتقد العديد من المشاركين لدينا انه على الدول دعم قيمة التعليم على طريقتها الخاصة.

وما الدروس التي يمكن أن تتعلمها القارة الإفريقية من الآسيوية؟ أو بالأخص ما الدروس التي يمكن للقارة الإفريقية أن تتعلمها من نجاح الصين والهند في التقليل من حدة الفقر؟ بالتأكيد يوجد اختلافات وثقافات متعددة في القارة الإفريقية كما هو الحال في الصين والهند ولذلك لا يمكن التعميم لأنه ما زال الملايين من الناس في تلك الدول يعيشون في حالة فقر.  
لقد أظهرت التجارب في قارة آسيا أن السياسات التعليمية تأخذ وقتاً طويلاً جداً حتى تُظهر النتائج المطلوبة. وقد أظهرت النتائج في إفريقيا بأن الحملات التي تهدف إلى توسعة نطاق التعليم الأساسي أو الثانوي لا تساعد الفقراء في حال سمحت بتدني نوعية التعليم. وفي الكثير من الأحيان شجعت هذه الحملات الأباء على الخروج من النظام العام واستبداله بمدارس خاصة سواء باهظة أو متدنية التكاليف.

تبين من الخطوط العريضة المستفادة من (NN37) بأنه على السياسات التعليمية أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الإستراتيجية العامة للتنمية، وان هذه الإستراتيجية يجب أن تبدأ من الداخل وبناءً على ذلك استنتجت الرسائل التاليتين حول التعليم والبيئة المحيطة به. الرسالة الأولى: يجب أن تكون نوعية التعليم الابتدائي جيدة وأن يرافقها خيارات للتعليم بعد الابتدائي من أجل تحقيق الفوائد المرجوة.

الرسالة الثانية: على النظام التعليمي أن لا يكون منعزلاً، فعلى الاقتصاد الكلي المحيط دعم وتوظيف النتائج التعليمية وإلا تحول الخطر إلى عدم وجود الفرص لاستخدام التعليم والمهارات المكتسبة.  
لقد استنتج تحليلنا بعدم جدوى الإصلاحات التعليمية في التسعينات والتي كانت تهدف إلى تحسين الخدمات التعليمية للطبقة الفقيرة. اطلع على الأدلة من مكسيكو وسيرلانكا وتانزانيا وقرر بنفسك.

كما أنه مازال تأثير سياسات الجهات المانحة كبيراً على التعليم وخصوصاً في البلدان التي تعتمد بشكل أساسي على المساعدات، وسيوفر قريباً عدد كبير من الدراسات المقدمة من جمعيات البحث والتي تبحث في إمكانية الحصول على التعليم ونوعيته ونتائجه، ومن غير المحتمل أن تقترح هذه الدراسات بأن التعليم الابتدائي لوحده سيحقق النتائج التي كانت مرتبطة به في السابق، وقد ثبت أنه من الضروري وجود نوعية جيدة للتعليم ما بعد الأساسي وبيئة مساعدة له من أجل المحافظة على الاستثمار في التعليم الابتدائي.

وقد نتج عن هذا العدد من (NN-) بعض النقاط المطروحة للنقاش واستناداً على العديد من المساهمات المتنوعة لـ NN37 يمكننا استخلاص أربعة مقترحات للنقاش:

**يجب أن تقيم الاستراتيجيات التعليمية محلياً ولكن....**

تجربة دور التعليم في الدول الآسيوية تجربة قيمة للدول الإفريقية حيث تُظهر أن كل دولة تعمل من أجل التعليم على طريقته الخاصة حيث أن الثقافة والوحدة الوطنية في غاية الأهمية. تحتاج الدول إلى إستراتيجية تنموية وطنية شاملة لتحريك القوى البشرية والموارد الأخرى وينبغي على الجهات الخارجية الحد من مساهماتها من أجل مساعدة الدول لتنفيذ استراتيجياتهم المناسبة لهم، عن طريق إتباع نهج قطاعي شامل يساعد على تنفيذ الاستراتيجيات المناسبة. إحدى مخاطر السياسات العامة المصممة بأنها قد لا تتناسب مع الاختلافات الإقليمية أو غيرها من الاختلافات. هناك أدلة من القارة الآسيوية على وجود تباعد كبير جداً ومستمر بين المناطق الحضرية و الريفية والمحافظات والأقاليم و الدول الفقيرة والغنية.

**التعليم وعدم المساواة**

والسؤال المهم هو : هل الدعم للتعليم الأساسي من قبل الجهات المانحة هو الآلية الفعالة لمحاولة تقليص التباين وعدم المساواة. بناءً على الأدلة من بلدان متعددة فإن أنظمة التعليم الموجودة حالياً تعزز عدم المساواة إذا لم يرافقها سياسة منظمة فمثلاً أولاد الأغنياء يحصلون على تعليم أكثر من أولاد الفقراء ... ولذلك أنظمة التعليم قد تكون حلقة مفرغة تفصي أجيال من الفقراء ( UN Millennium Project 2005:24). السؤال هو كيف يمكن للدول أن تطور تلك السياسة الايجابية والبيئة السياسية المناسبة؟ وفي غياب تلك السياسات، ما دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في التقليل من التباين وعدم المساواة؟

**يحتاج التعليم إلى دراسة النتائج إذا أردنا تحسين النوعية**

النوعية هي المفتاح للحصول على أفضل النتائج ولكننا بالكاد نعرف معنى النوعية، وربما حتى معرفتنا أقل بالنسبة لتكلفتها وتحاول العديد من الحكومات أن تنشئ سلطات مستقلة لوضع معايير لنوعية التعليم والتدريب المقدمة وضبطها ولكن ما دور الهيئات الإقليمية والدولية المسؤولة عن ضبط المعايير؟  
القي نظرة على الأدلة من SACME و PISA ... الخ ثم قرر.

**يعتمد دور التعليم والتدريب في الحد من الفقر بشكل حاسم على عوامل مساعدة.**

يعتقد العديد الآن بأن أثر التعليم يزداد عندما يصاحبه التدريب أو أنواع أخرى من الدعم كتطوير المشاريع والحصول على الوظائف حسب الجدارة ووجود أسعار مناسبة للمحاصيل والبنية التحتية للطرق... الخ.  
تأخذنا هذه العوامل لعالم أبعد من المدارس والصفوف ولكن على المهتمين بالتعليم أخذها بعين الاعتبار إذا أرادوا توظيف مساهماتهم في اكتساب المهارة والمعرفة.

**NORRAG**

هي شبكة من الأعضاء من الجامعات ومراكز الأبحاث ومنظمات التنمية والمنظمات غير الحكومية. تلتزم NORRAG بتحسين التبادل بين الأبحاث والسياسات والممارسات في "الشمال" كوسيلة لدعم التعليم والتدريب في "الجنوب".  
للدخول على موقع NORRAG NEWS المجاني أدخل على صفحة [www.norrag.org](http://www.norrag.org)

May 2006